

الكليبي وكتابه الكافي: عرض ونقد

محمد بن عبد الله العمري

جامعة الملك سعود || الرياض || المملكة العربية السعودية

الملخص: لما كان لأبي جعفر الكليبي وكتابه المعروف بـ "الكافي" أثر على عقيدة وفكر الشيعة الإمامية، فقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ماهية مذهب الشيعة الاثني عشرية، وكذلك توضيح الشبهات التي أثرت حول شخصية الكليبي وكيفية التعامل معها. علاوة على ذلك، فقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن سبب عدم وجود أي ذكر لمؤلف الكتاب وهو الكليبي، كما وهدفت الدراسة إلى الدفاع عن كتاب الله عز وجل وسنة رسوله محمد- صلى الله عليه وسلم- وذلك بنفي الافتراءات التي قيلت حول كل منهما من قبل بعض الرواة الذين لم يكن هدفهم سليماً. اتبع الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، حيث قام بقراءة سيرة الكليبي وتتبعها في أغلب المصادر الشيعة التي ترجمت له أو لكتابه إلى جانب مطالعة البحوث والرسائل الخاصة المؤلفة عنه أو عن كتابه. وقد خلصت الدراسة إلى أن شخصية الكليبي ليست بالشخصية العظيمة التي صورها كل من أتباعه من الشيعة، حيث إن العبارات التي ورد فيها ذكر للكليبي في كتب بعض علماء التاريخ والتراجم من أهل السنة لا تدل على ما صوره أتباعه من الشيعة الاثني عشرية لكل قارئ في تعظيم شخصية الكليبي، والاستدلال بها على وثاقته، كما أن كتاب الكافي يحتوي على تصحيف وتزييف، وقد لوحظ تأثر الكليبي ببعض عقائد غير المسلمين. علاوة على ذلك لقد خلصت الدراسة أيضاً إلى أن عقيدة الإمامة عند الكليبي مبنية على دعوى النص وعلى المرويات المصطنعة في كتابه الكافي.

الكلمات المفتاحية: الشيعة الاثنا عشرية، كتاب الكافي، الكليبي، الشبهات.

مقدمة

إن الباحث في تراجم الرجال المتقدمين وخصوصاً في القرون المتقدمة قد يفقد كثيراً تلك المصادقية المباشرة في معرفة سيرة الكليبي، فضلاً عن الحكم عليها، وذلك للبعد الزمني بين تاريخ تأليف تراجم الرجال المتقدمين والفترة الزمنية التي عاشها الكليبي. لذا كان لزاماً عليه الرجوع إلى تلك المصادر المعروفة الخاصة بتراجم الرجال، والتي ترجمت لهذه الشخصية، أو الرجوع لغيرها من المصادر التي يمكن أن تكون مظنة للإشارة إليها أو إلى شيء من مؤلفاتها إن كان من المؤلفين، سواء كانت تلك المصادر قريبة من حيث الزمن من عهده، أو كانت بعيدة عنه. وسواء كانت تلك المصادر خاصة بمذهبه إن كان تابعاً لمذهب معروف، أو عامة له ولغيره من المذاهب. وهذا ما فعلته مع شخصية كتاب الكليبي؛ فالكليبي اسم اشتهر وارتبط بكتابه الكافي الذي يعد من أصول مذهب الشيعة الإمامية، وبالتالي لا بد أن يعتني بترجمته أتباعه وعلماء طائفته؛ مما يعني أن الوسيلة الأولى للوصول إلى ترجمته ستكون من خلال مصادر الشيعة أنفسهم، وهذا ما قام به الباحث في هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة

لا شك أن كل كتاب من هذه الكتب المتخصصة في ترجمة الكليبي له أسلوبه في جمع المعلومات وطريقة كتابتها وصياغتها كما وضحت ذلك في الكتاب الأصل. حيث تتمثل مشكلة الدراسة في التهويل والتلفيق والتزوير التي تتضمنها بعض البحوث والرسائل ولا سيما الكتب العلمية المتعلقة بحقائق المذهب الشيعة الاثني عشرية وتصورها عن الكليبي وكتابه الكافي، كما وتتمثل مشكلة الدراسة في تحديد ماهية الشبهات التي أثرت حول شخصية الكليبي. ويجدر الذكر بأن التعصب المذهبي الأعلى يعد واحداً من أبرز أسباب الكذب في التاريخ، والذي يكاد لا يفارق أئمة هذا

المذهب؛ المتقدمين منهم في المتون والروايات، والمتأخرين منهم في التواريخ والسير والحكايات⁽¹⁾، حتى إنك لتتعجب كثيراً في بعض المواقف من اعترافهم بعدم وجود أي معالم تاريخية أو أخبار نقلية عن سير علماءهم المتقدمين، ثم تفاجأ بنقل الأحداث وتأليفها بما يتوافق مع ما يراد من تعظيم شخص ما أو إسقاطه، وكل ذلك من غير إحالات ولا مصادر يرجع إليها أو يعتمد عليها، بل وبصورة لم يتعرض لها المعاصرون لتلك الشخصية، أو المتأخرون عنها قليلاً ممن ألف في السير والتراجم.

أهداف الدراسة:

- 1- الدفاع عن كتاب الله تعالى، وسنة رسوله محمد- صلى الله عليه وسلم-، وذلك بنفي الافتراءات التي قيلت حول كل منهما، ومن قبل رواة الأخبار الذين لم يكن هدفهم سليماً، فيما تظهره بعض الروايات.
- 2- نقض الروايات المخالفة للقرآن وللعقل بموضوعية وواقعية ومنهجية علمية محكمة.
- 3- توضيح ماهية مذهب الشيعة الاثنا عشرية.
- 4- تحديد وتوضيح الشبهات التي أثيرت حول شخصية الكليني.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- 1- أصالة الدراسة وعدم السبق إليها بحسب ما تبين لي بعد الدراسة والبحث المتواصل.
- 2- الاطلاع على مصادر فرقة كبيرة من الفرق الإسلامية، ومن ضمنها: كتاب الكافي، والسير والتراجم، ومعرفة الصواب والخطأ في معتقدات تلك الفرقة والعلمية، وبالتالي معرفة وإدراك أسباب خلافاتها مع أهل السنة.
- 3- معرفة أهم الدوافع التي كانت تحث الباحثين على الاتجاه للزيف والضلال في مذهب الشيعة الاثني عشرية.
- 4- الاطلاع على أهم أسباب الكذب في التاريخ.
- 5- التفاعل مع السؤال المتمثل في: ما هي الشبهات التي أثيرت حول شخصية الكليني؟

الدراسات السابقة

إن هذا الموضوع بهذه الصورة التي قمت بتقديمها لم يسبق لأحد- في حدود علمي- الكتابة فيه، وثمة إشارات متفرقة في بعض المؤلفات التي تمت كتابتها بأقلام شيعية، تضمنت انتقادات طفيفة لبعض أسانيد الكليني في كتابه الكافي بشكل عام، لوجود بعض الوضّاعين والمجهولين فيها، غير أن تلك الانتقادات لم تكن لترتقي إلى مستوى البحث العلمي المتبع، والمنهج المحكم المتبع، خصوصاً أن بعضها اكتفى في كثير من المواضع بمجرد ذكر الرواة المجروحين دون مروياتهم، وبعضها الآخر اكتفى بمجرد الحكم على بعض الروايات بمخالفتها للقرآن والعقل؛ لعدم صحة الاسناد، دون التطرق لأسباب ذلك، إلا أن هذه الدراسة قد وضعت أهم الشبهات التي أثيرت حول شخصية الكليني، ومن هذه المؤلفات هي:

- 1- كتاب كسر الصنم لأبي الفضل البرقي، الذي ركزه نقضه لموضوعات الجزء الأول من أصول الكافي؛ بتضعيفه أكثر أحاديثه دون تفصيل، معتمداً في جل ما كتب على تضعيف المجلسي- من متأخري الشيعة الإمامية (1110هـ)- للروايات الواردة فيه؛ لمجرد ورود أحد الضعفاء في أسانيدها، بصرف النظر إن كان في مرتبة الترك، أو في غيرها من المراتب.

(1) العودة، نزع التشيع وأثرها في الكتابة التاريخية، الجزء الثاني، صفحة (16).

- 2- كتاب دراسات في الحديث والمحدثين لهاشم معروف الحسيني، وكتابه هذا عبارة عن مقارنة بين الكليني وكتابه الكافي، وبين البخاري وكتابه الصحيح، ولكنها مقارنة تفتقر لكثير من القواعد المنهجية والغايات السليمة، حيث وجّه المؤلف انتقاداته للإمام البخاري وصحيحه، زاعماً أن أهل السنة يعدّون صحيح البخاري كتاباً مقدساً، لا يجوز تخطئته في حرف من حروفه، مع أنه حوى روايةً متهمة - على حد زعمه - في حين أن الكليني في كتابه اتبع أسلوباً علمياً رصيناً في اختبار الراوي والرواية.
- 3- كتاب الكليني وكتابه الكافي للسيد ثامر معروف العبيدي، وهذا الكتاب لم يكن أحسن حالاً من سابقه، حيث دافع بحماسة كبيرة عن الكليني، وعن كتابه الكافي، وامتدح أسانيدَه، باستثناء انتقاده لستة وثلاثين راوياً من رواته، أغلبهم من المجاهيل والمهملين في كتب أئمتهم في الجرح والتعديل.
- 4- دراسة مصادر الكليني ومناهجه لأحمد عبد المجيد حمود، وهو عبارة عن بحث صغير تركّز على بيان المقصود ب (العدة) في كتاب الوافي، وهم الذين أكثر الكليني الرواية عنهم بقوله: "عن عدة من أصحابنا"، اكتفى بذكرهم نقاً عن كتاب رجال النجاشي، حيث كان أول من عيّنهم بأسمائهم.

منهج الدراسة

واتبع الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، حيث قام بقراءة سيرة الكليني وتتبعها في أغلب المصادر الشيعية التي ترجمت له أو لكتابه إلى جانب قراءة ومطالعة البحوث والرسائل الخاصة المؤلفة عنه أو عن كتابه.

خطة البحث

- وقد قمت بتقسيم هذا البحث إلى: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.
- مقدمة البحث، تتضمن: أهمية البحث وأهدافه، ومنهج الباحث، والدراسات السابقة.
- المبحث الأول: التعريف بالكليني والشبهات التي أثيرت حوله.
- المبحث الثاني: التعريف بكتاب الكافي والشبهات التي أثيرت حوله.
- الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: التعريف بالكليني والشبهات التي أثيرت حوله.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالكليني، وبيان مكانته عند الشيعة

- اسمه: حيث اتفقوا على أنه: أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، ويعرف أيضاً بالسلسلي البغدادي ولم يتجاوز أحد منهم في نسبه جده الأول لأبيه (إسحاق)⁽²⁾. وعللوا تعدد نسبته بما يلي:
 - الكليني: نسبة إلى «كُلين» قرية من نواحي الري قرب «طهران».
 - الرازي: نسبة إلى بلدة الري وهو من النسب الشاذة، وقيل إن تلقيبه بالرازي بسبب ملازمته لخاله علان الرازي⁽³⁾.
 - السلسلي: نسبة لزوج له درب السلسلة واتخاذ مكان له بباب الكوفة⁽⁴⁾.

(2) العسقلاني، لسان الميزان، الجزء الخامس، الصفحة (433).

(3) المجلسي، مرآة العقول، الجزء الثاني، الصفحة (2).

- البغدادي: نسبة لاتخاذ بغداد مقرا له ومقامًا بعد إن طار صيته⁽⁵⁾.
- ولادته: لقد أطبقت كل من المصادر القديمة والحديثة على عدم ذكر كل من سنة ولادة الكليني وكذلك مكانها، وعمره بالتحديد، إذ كانت حياته الأولى مجهولة، كما لا يمكن القطع جزمًا على التاريخ المعني بسنة ولادته، لكن الذين قاموا بترجمة شخصية الكليني وأزخوا له، كانوا قد ذكروا أنه قد ولد في زمان الإمام العسكري المتوفي سنة (260هـ)، ولم يستبعدوا أن تكون نشأته الأولى في الري، حيث كان تواجد أبوه وكذلك فيها دفن، فلعل الكليني قد ترعرع في حجر والده، وأخذ عنه في أوائل سنيه، ثم درس بعد ذلك على مشايخ عصره⁽⁶⁾.
 - نشأته: يعد أبو جعفر الكليني أحد علماء الشيعة الذين كانت قد ضاعت أخبارهم ولم يصل إلينا عن نشأته العلمية، وحياته في مراحلها الأولى إلا النزر اليسير، بل إن والد يعقوب بن إسحاق الكليني الذي كان من أئمة الشيعة، وله منزلة علمية عظيمة عندهم، وصاحب القبر والمزار العام بالنسبة لهم، ولم يحدثنا التاريخ عن سيرته أيضًا على نحو مفصّل، ويرجع السبب في ذلك- كما جاء في كتب رجال الشيعة الإمامية- هو أن الأجواء السياسية في أواخر القرن الثالث الهجري التي حتمت على الكثير من رجال الشيعة الإمامية وعلمائهم من التخفي عن الأنظار، وأن يبتعدوا أيضًا عن الصراعات التي كانت تحصل في ذلك الوقت، بالإضافة إلى الفتن الشاحصة التي كان من ورائها رجال الدولة العباسية، وهو الأمر الذي حدّ من نشاط بعض من الشيعة الإمامية، وجعل القسط الأكبر منهم يتمسكون بالتقية كدرء للخطر وكذلك من أجل تلافي الأضرار الناجمة عن الاشتباكات الكلامية⁽⁷⁾.
 - قال قيس آل قيس: (ولكن أين وفي أي وقت أخذ الكليني العلم والحديث من هؤلاء الأساتذة الكبار، وأين أخذ دروسه الابتدائية، الجواب هو الإبهام، حيث لم يتطرق إلى ذلك أحد)⁽⁸⁾.
 - أساتذته ومشايخه: حيث ذكروا من مشايخه مجموعة كبيرة من الأسماء قد لف أكثرهم الغموض، وقد تم استخلاص أشهرهم من خلال كتاب الكافي، مع أنه لم يرو عنهم غير حديث أو حديثين في كتاب الكافي، والبقية لم يرو لهم قط في كتاب الكافي، وإنما ورد ذكرهم على ألسنة العلماء الذين ترجموا له حتى أوصلوهم إلى (51) اسمًا، وحكموا عليهم بأن معظمهم من الشيوخ الأجلء الثقات المعروفين، والحفاظ المشهورين من حملة علوم أهل البيت⁽⁹⁾. قال العميدي: (ولم أقف على من أوصل مشايخ الكليني إلى هذا العدد)⁽¹⁰⁾.
 - مؤلفاته: لقد اتفق كبار علماء الشيعة على أن الكليني من العلماء المقلين في التأليف مقارنة مع غيره من العلماء، وعللوا ذلك بانشغاله زمنًا طويلًا في تأليف كتابه (الكافي) الذي صار مرجعًا لجموع الشيعة الإمامية⁽¹¹⁾. وأنه قد كانت له مؤلفات أخرى غيره هي: (كتاب الرد على القرامطة، رسائل الأئمة عليهم

(4) الزبيدي، تاج العروس، الجزء التاسع، الصفحة (322).

(5) عمر، معجم المؤلفين، الجزء الثاني عشر، الصفحة (116).

(6) عبيدات، المتركون ومروياتهم في أصول الكافي، دراسة علمية تحليلية نقدية غير منشورة، صفحة (50).

(7) الحسيني، دراسات في الحديث والمحدثين، صفحة (125-126).

(8) عضو الهيئة العلمية بمعهد العلوم الإنسانية - إيران، من مقال منشور له على موقع السراج (www.seraj.ir).

9 المجلسي، بحار الأنوار، (67/25).

(10) العميدي، دفاع عن الكافي، الجزء الأول، صفحة (39-42).

(11) الطوسي، الاستبصار، الجزء الثاني، صفحة (352).

السلام، كتاب في الرجال، كتاب تعبير الرؤيا، ما قيل في الأئمة عليهم السلام من الشعر)، واتفقوا على أن جميع هذه الكتب مفقودة! ما عدا كتاب الكافي.

المطلب الثاني: الشبهات التي أثرت حول شخصية الكليني

من خلال البحث والتتبع لترجمة الكليني في الكتب والمصادر المختلفة، انقدح في ذهن الباحث إشكال بحسب ما قرأ واطلع من مراجع إلى من تكلم عنه، أو أشار إليه، سوى إشارات يسيرة لشيخنا الدكتور ناصر القفاري في كتابه (أصول مذهب الشيعة)⁽¹²⁾، مما أثار عندي تساؤلات جعلتها على هيئة شبه تحتاج إلى جواب. حيث تلخص هذه الشبه فيما يلي:

الشبهة الأولى: هل شخصية الكليني شخصية حقيقية أم وهمية؟

الشبهة الثانية: إذا كانت شخصية الكليني شخصية حقيقية؛ فهل هي بهذه المثابة والمنزلة التي يصفه بها أتباعه من العلم والتقدير، أم لا؟

الشبهة الثالثة: هل الكليني هو مؤلف كتاب الكافي أم أنه ألف بعد وفاته ثم نسب إليه؟

الشبهة الرابعة: ما هو سبب عدم وجود ذكر للكليني أو كتابه عند من تقدم ذكرهم من العلماء؟ والذي دفع الباحث إلى إيراد هذه الشبه هو ما مرَّ عليه سابقاً في ترجمته من خلال كتب الشيعة أنفسهم، حيث تبين لكل قارئ وباحث ما يلي:

- 1- أنه لا يُعرف للكليني زمان ولادة، ولا مكان محدد لها أيضاً، بل هي مجرد تخمين.
- 2- أنه لا يُعرف عنه مكان دراسته وتلقيه للعلم، ولا متى أخذ العلم، ولا أين أخذه.
- 3- أن أخبار نشأته، وحياته العلمية غير معروفة.
- 4- أن أكثر من نُسب إليه التلقي عنهم من مشايخه قد لَقَّهم الغموض، بل ولم يُعرف لكثير منهم ترجمة في مصادر الترجمة المعتمدة القديمة والمتأخرة.
- 5- أنه لا يوجد من خلال كتب السير المشهورة في سيرة المقتدر (ت320هـ) ذكر أي إمام للإمامية انتهت إليه رئاسة الفقه في زمنه، فضلاً عن كونه يسمى الكليني.
- 6- أن قدومه بغداد موئل العلماء وارتحاله منها، وإلى أي مدينة سافر، كل ذلك لا يعرف.
- 7- عدم التناسب بين مدة مكثه في بغداد، وبين عدد السنين التي ألف وحدث بها من كتابه الكافي.
- 8- أن جميع مؤلفاته المنسوبة إليه - إن صحت - فهي مفقودة، ما عدا الكافي.
- 9- أن كتاب الكافي المنسوب إليه مليء بالسقط والتصحيف، بدلالة وجود روايات مدرجة أو ساقطة فيه.
- 10- أن أغلب من يعتمد قولهم في التراجم والسير من أهل السنة وغيرهم، المعاصرين له والمتأخرين عنه، لم يذكره أو يشيروا إليه، أو إلى شيء من كتبه، وخصوصاً كتاب الكافي.
- 11- أن أغلب كتب الشيعة إلى قرابة منتصف القرن الرابع الهجري لم تذكره، أو تستدل بشيء من مروياته، حيث قمت بالبحث عن ذلك من خلال كتب الشيعة أنفسهم⁽¹³⁾.

(12) القفاري، أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية، الجزء الأول صفحة (12) و صفحة (366).

(13) من خلال البحث عن الكلمات التالية (الكليني - الكافي - محمد بن يعقوب) في برنامج مكتبة (أهل البيت) المشتمل على أكثر من 4700 مجلد من أهم المصادر الإسلامية لكافة المذاهب، الإصدار الأول (1426هـ) من إيران بإشراف علي الكوراني

المبحث الثاني: التعريف بكتاب الكافي، والشبهات التي أثيرت حوله

وفيه مطالبان:

المطلب الأول: التعريف بكتاب الكافي:

أولاً: اسم الكتاب وسبب تسميته:

اشتهر الكتاب بلقبين اثنين هما: (الكُليني والكافي). وفي هذا يحدثنا الدكتور حسين علي محفوظ في مقدمة كتاب الكافي فيقول: (كان هذا الكتاب معروفاً بالكُليني⁽¹⁴⁾، ويسمى أيضاً الكافي⁽¹⁵⁾).

وأما عن سبب تسميته بتلك الألقاب فيقول: (قال الكُليني: وقلت إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف، يجمع من جميع فنون علم الدين، ما يكتفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين، والعمل به بالأثار الصحيحة، عن الصادقين عليهم السلام⁽¹⁶⁾).

فيتضح مما ذكرته سابقاً أن الكتاب يسمى بأحد اسمين: إما باسم مؤلفه الكُليني كما سماه به النجاشي (ت450هـ)، وإما بالسبب الذي أُلّف من أجله، وهو أن يكون كافياً للمتعلم والمسترشد لكونه جمعه من جميع فنون علم الدين، أو لكون القائم - يعني الإمام محمد بن الحسن العسكري - قد اطلع عليه واستحسنه، وأقر بكونه كاف لشيعتهم. لكن الأرجح والأشهر عند علماء مذهب الإمامية هو تسميته باسم الكافي⁽¹⁷⁾ كما سماه به الطوسي (ت460هـ) وسبقه به الصدوق (ت381هـ)⁽¹⁸⁾.

لكن يلاحظ مما تقدم أن الكُليني لم يسم كتابه بنفسه في مقدمته، أو يضع له هذا العنوان على طرته أو في خاتمته، وإنما جاءت تسميته بذلك الاسم على لسان غيره من العلماء، فلماذا؟؟

يجيبنا عن هذا العميدي بقوله: (وقد ورد في آخر كتاب الطهارة... ما نصه: [هذا آخر كتاب الطهارة من كتاب الكافي ويتلوه كتاب الحيز] وقد ذكر الشيخ علي أكبر غفاري في حاشية العبارة المذكورة في أصل الكتاب، إن هذا الكلام موجود في جميع نسخ الكافي مما يحتمل معه أن تكون صادرة من الكُليني نفسه، أو من أحد نساخ الكتاب الأولين ...)⁽¹⁹⁾.

والذي يظهر لي ترجيحه هو أن ذلك من فعل النساخ الأولين، وذلك لأنني اطلعت في مقدمة كتاب الأصول من الكافي⁽²⁰⁾ على صورة لنسخة مصححة بتاريخ (1074هـ)، وفيها: (تم كتاب العقل والتوحيد من كتاب الكافي ويتلوه كتاب الحجّة إن شاء الله تعالى الجزء الثاني من كتاب الكافي تأليف أبي جعفر محمد بن يعقوب الكُليني رحمة الله عليه)، حيث اتبع الكُليني طرق في مصنّفه المذكور وحيث برزت تلك الطرق من خلال التبويب والترتيب، وصناعة الأسانيد، وعرض المتن، والتعليق على بعض الأحاديث، وإيراد الرواية عن مشايخه المشار إليهم بقوله: "عن عدّة من

(14) قال النجاشي (ت450هـ) في ترجمته للكُليني: (صنف كتابه الكبير المعروف بالكُليني يسمى الكافي) انظر كتاب (الرجال) (ص 377 - 378).

(15) قال الطوسي (ت460هـ) في ترجمته للكُليني: (له كتب منها كتاب الكافي) انظر كتاب (الفهرست) (ص 210 - 211).

(16) انظر مقدمة كتاب الكافي لحسين محفوظ (ص 24-25).

(17) انظر كتاب (الشيخ الكُليني البغدادي وكتابه الكافي) لثامر العميدي (ص 149-151).

(18) حيث صرح في خاتمته كتابه (من لا يحضره الفقيه) بقوله: (وما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكُليني رحمة الله عليه فقد رويته عن محمد بن محمد بن عصام الكُليني .. وكذلك جميع كتاب الكافي) انظر كتاب (من لا يحضره الفقيه) (4 / 534).

(19) انظر كتاب (الشيخ الكُليني البغدادي وكتابه الكافي) لثامر العميدي (ص 151).

(20) انظر المرجع السابق (1 / 45).

أصحابنا"، حيث اعتبرت طريقته في ذلك منهجاً علمياً، ودليلاً واضحاً على معرفته الحديثية، وفقهه في مذهبه، بالنسبة لرأي قومه "الشيعية الإمامية".

وكذلك اطلعت في كتاب (ثلاثيات الكليني) لمؤلفه أمين ترمس العاملي⁽²¹⁾ على صورتين لنسختين مخطوطتين قديمتين إحداهما كتبت بتاريخ (891هـ)، وفيها (تم كتاب الإيمان والكفر من جملة كتاب الكافي تصنيف العالم الكامل الفاضل وحيد الدهر وفريد العصر والدين محمد بن يعقوب الكليني رحمة الله عليه والحمد لله رب العالمين وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد النبي وآله الطاهرين، على يد الفقير المذنب الحقير حسين بن حاجي علي الاسترابادي..)، ومعلوم أن أي مؤلف مهما كان لا يزيك نفسه هذه التركيبة ويترجم عليها، يضاف إلى ذلك ثبوت اسم ناسخه بعد ذلك. والنسخة الأخرى تمت مقابلتها وتصحيحها بتاريخ (1111هـ)، وفيها (تم كتاب الروضة من الكافي لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني ...)، ومعلوم أن مؤلف الكتاب غالباً لا يذكر اسمه بعد كل جزء يكتبه. فهذه الملاحظات كلها مما يؤيد هذا الترجيح، والله أعلم.

ثانياً: سبب تأليفه:

بيّن الكليني سبب تأليفه لكتاب الكافي ضمن مقدمته التي افتتح بها الكتاب، وذلك أنه قد اشتكى له أحد أتباع مذهب الإمامية حال أهل عصره وما هم فيه من الجهل والتكالب على الدنيا والزهد في العلم والعلماء وأهل العلم، وهل يسع الناس أن يبقوا على هذه الحالة من الجهل والتدين بغير علم مع وجود بعض الأمور المشككة في ظل الروايات المختلفة، وعدم وجود أحد ممن يوثق بعلمه لأجل مذاكرته ومفاوضته في هذه الأمور، حيث استجاب له الكليني في هذه المسألة وألّف له كتابه (الكافي). قال الكليني: (أما بعد، فقد فهمت يا أخي ما شكوت من اصطلاح أهل دهرنا على الجهالة وتوازرهم وسعهم في عمارة طرقها، ومباينتهم العلم وأهله، حتى كاد العلم معهم أن يأزر كله وينقطع مواده، لما قد رضوا أن يستندوا إلى الجهل، ويضيعوا العلم وأهله. وسألت: هل يسع الناس المقام على الجهالة والتدين بغير علم، إذا كانوا داخلين في الدين، مقربين بجميع أمورهم على جهة الاستحسان، والنشوء عليه، والتقليد للآباء، والأسلاف والكبراء، والاتكال على عقولهم في دقيق الأشياء وجليلها...، وذكرت أن أموراً قد أشكلت عليك، لا تعرف حقائقها لاختلاف الرواية فيها، وأنت تعلم أن اختلاف الرواية فيها لاختلاف عللها وأسبابها، وأنت لا تجد بحضرتك من تذاكره وتفاوضه ممن تثق بعلمه فيها، ... وقد يسر الله- وله الحمد- تأليف ما سألت، ... وأرجو أن يسهل الله عز وجل إمضاء ما قدمنا من النية، إن تأخر الأجل صنفنا كتاباً أوسع وأكمل منه، نوفيه حقوقه كلها إن شاء الله تعالى)⁽²²⁾.

ثالثاً: موضوعه:

نظراً للسبب الذي دعا الكليني لتأليف كتاب الكافي، وعدم ذكره للمنهج الذي سيسلكه في تأليف هذا الكتاب، فإننا نجد أن مواضيعه قد تنوعت بحسب ذلك، وبحسب ما ورد فيها من روايات كثيرة إلى ثلاثة أقسام رئيسة حملتها عناوين كل مجلد، وهي: الأصول والفروع والروضة. أما الأصول: فقد اشتمل على مباحث العقيدة كالتوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة، والموت، والبعث والنشور، والقضاء، والقدر، والجبر، والتفويض، والعدم، والحدوث، والعلم والجهل، والإيمان، وما يتصل به من

(21) انظر المرجع السابق (ص 147-156).

(22) الكليني، الكافي، الجزء الأول، صفحة (5-9).

فضائل، والكفر، وما يرافقه من رذائل إلى غير ذلك من الأمور الكثيرة الأخرى التي اهتمت بدراستها كتب الكلام والفلسفة والعقائد.

وأما الفروع: فقد صنفت كتبه على أساس تعلقها بمعرفة الأحكام الفرعية الشرعية التي تبحث عادة في كتب الفقه كالطهارة وجميع ما يتعلق بالعبادات، وما يرتبط بالمعاملات من عقود وإيقاعات وأحكام. وأما الروضة: فهي موسوعة من الروايات المختلفة والمتنوعة في مجال التاريخ، والتفسير والتأويل وخطب الأئمة ورسائلهم، وحكمهم ومواعظهم، وفيها قصص الأنبياء وسيرتهم، مع كثير من الفضائل ومدحها، والرذائل وذمها، مع وصف المطر، والشمس، والقمر، والنجوم إلى غير ذلك من الآيات الناطقة بوجوده⁽²³⁾.

المطلب الثاني: الشبهات التي أثيرت حول كتاب الكافي

كتاب الكافي كما تقدم في المبحثين الأول والثاني من هذا الفصل قد حاز على عناية كبيرة واهتمام واضح، وكان له تأثير بيّن. ومكانة عالية عند أتباع المذهب الإمامي الاثني عشري، مما قد يظن معه الظن أن هذا الكتاب قد جاوز القنطرة في التصنيف، والتأليف، والموضوع، والمحتوى، كما يُوحى بذلك أتباع هذا المذهب بطرق مختلفة، وأساليب متنوعة تؤدي لهذه النتيجة الخطيرة المظنونة.

وبناءً على ما سبق، تجدر الضرورة إلى تضمين هذا المبحث لسؤالين مهمين وكذلك الإجابة على كل منهما.

السؤال الأول: لماذا الحديث عن هذه الشبهات؟؟

والجواب عن ذلك يمكن تلخيصه في سببين هما:

السبب الأول: وجود شبهات وإشكالات حقيقية يراها القارئ الناقد عندما يطالع كتاب الكافي، أو يقرأ شيئاً مما أُلّف أو كُتِب عنه من رسائل ومؤلفات وكتب.

السبب الثاني: أن أتباع هذا المذهب يقرون بوجود مثل هذه الشبهات حول كتاب الكافي، ويحاولون الدفاع عنها ضمن مؤلفاتهم العديدة على هيئة:

- مؤلفات عامة سواء كانت عن كتب الشيعة أنفسهم كالكتب الأربعة وتُعرف بـ "الجوامع المتقدمة" وهي تتضمن كتاب الكافي للكليبي، وكتاب فقيه من لا يحضره الفقيه للقيمي، وكتاب التهذيب للطوسي، وأخيراً كتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار للطوسي أيضاً⁽²⁴⁾، أو كانت عن الكليبي نفسه وكتابه الكافي⁽²⁵⁾، أو ضمن مقالات خاصة⁽²⁶⁾.

- مؤلفات خاصة لجمع واستعراض هذه الشبهات والرد عليها⁽²⁷⁾. فهذان السببان يجعلان كل باحث عن الحق يستشكل أشياء كثيرة تمر به أثناء البحث والقراءة والاطلاع، ولذا تم عقد هذا المبحث المهم- حسب وجهة نظري-.

(23) العميدي، دفاع عن الكافي، الجزء الأول، صفحة (28).

(24) مثل كتاب (معالم المدرستين) للسيد مرتضى العسكري - ط مؤسسة النعمان بيروت .

(25) مثل كتابي (الكليبي والكافي) لعبد الرسول الغفار، و (الشيخ الكليبي البغدادي وكتابه الكافي - الفروع) لثامر العميدي.

(26) مقال للأستاذ إبراهيم محمد جواد من موقع المعصومون <http://www.14masom.com/hkaek-mn-tareek/16.htm>

(27) مثل كتاب (دفاع عن الكافي) لثامر هاشم العميدي.

السؤال الثاني: ما الشبهات التي أثرت أو يمكن إثارتها حول كتاب الكافي؟؟

والجواب عن ذلك يمكن تعديده على النحو التالي:

- 1- الشبهة الأولى: الحكم بصحة أخبار كتاب الكافي.
 - 2- الشبهة الثانية: أول نسخة للكافي تم العثور عليها واعتمادها في التحقيق.
 - 3- الشبهة الثالثة: وجود سقط وتصحيف في روايات الكافي.
 - 4- الشبهة الرابعة: وجود سقط وتحريف في أسانيد الكافي.
 - 5- الشبهة الخامسة: وجود خلاف في عدد مرويات الكافي.
 - 6- الشبهة السادسة: وجود خلاف في عدد كتب الكافي.
 - 7- الشبهة السابعة: إضافة كتاب الروضة.
 - 8- الشبهة الثامنة: لماذا لم يتعرض علماء الشيعة لمرويات الكافي بالنقد.
- ونظراً لضيق المساحة هنا، سيتناول الباحث الشبهات الثلاثة الأولى فقط.
- ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المبحث أن بعض هذه الشبه المثارة حول كتاب الكافي فيها نوع من التداخل؛ وهذا شيء مؤكد، بل هو طبيعي بسبب أن بعض الشبه لها تعلق بشبهة أخرى، فعندما أشير لشبهة اختلاف النسخ، وحصول السقط والتحريف فيها؛ فهذا يعني وجود سقط في الإسناد، أو سقط في المتن، ويعني أيضاً وجود نقص أو زيادة في عدد المرويات، بل ربما يعني وجود إضافات لكتب وأبواب ليست في بعض النسخ.

الشبهة الأولى: الحكم بصحة أخبار كتاب الكافي

إن الناظر في عبارات علماء الإمامية الاثني عشرية المتقدمين منهم والمتأخرين بتجرد وإنصاف حول مكانة الكليني وكتابه الكافي، وما بلغاه من منزلة عظيمة ودرجة عالية من الوثاقة والاطمئنان؛ فسوف يستنتج نفس النتيجة التي قالت بها طائفة الإخبارية من أتباع الإمامية الاثني عشرية من حيث القول بصحة جميع ما ورد في الكتب الأربعة من روايات؛ وخصوصاً كتاب الكافي للكليني.

ولذا فإنه ربما يتساءل بشيء من الغرابة بعض من يقرأ في هذه الكتاب فيقول: ما هو سبب إيراد هذه الشبهة حول صحة روايات الكافي مع وجود مثل تلك العبارات التي تؤكد صحة جميعها والاطمئنان لكل ما ورد منها؟

والخلاصة في هذه الشبهة- الحكم بصحة أخبار وروايات كتاب الكافي- أن يقال:

- إذا كان القول بتضعيف روايات الكافي لا يعني عدم الوثاقة فيها؛ حيث إن أصحاب هذا الاتجاه كانوا قد أوجدوا أعداءً لضم الكافي لكثير من الأحاديث الضعيفة، مثل القول بأن تقسيم الأحاديث لأنواع إنما هو من قبل المتأخرين، أو أن المصنف كان قد أطلع عليها وكذلك عمل على تنقيتها، أو رواها على سبيل التقية، أو أن ضعف بعض الأحاديث لا يعني سقوطها عن درجة الاعتبار، وأن سبب تضعيفه إنما مردوده إلى قصور عقولنا، وعدم فهمنا لها، ومن أصحاب هذا الاتجاه: الخوئي والغريفي⁽²⁸⁾.

(28) عبيدات، المتروكون ومروياتهم في أصول الكافي للكليني 239 هـ، صفحة (422).

فإن القول بصحة روايات الكافي تتضمن الآراء التالية⁽²⁹⁾:

الرأي الأول: يُرى أن الوثوق بصحة أحاديث الكافي كلها، والانكار على من شكَّ في شيء منها، والاعتقاد بقطعية صدورها جميعاً عن الأئمة "المعصومين" ولا سيما أن الاستراديدي من أصحاب هذا الاتجاه.

الرأي الثاني: يرى أن جواز تقسيم أحاديث الكافي بحسب أنواع الأحاديث المتعارف عليها عند كل من محدثي الشيعة الإمامية، وهي تتضمن الصحيح والحسن والموثق والضعيف، مع كثرة الصحيح وندرة الضعيف إلا أن أصحاب هذا الرأي أوجدوا أعداءً لضم الكافي لكثير من الأحاديث الضعيفة. بحجة أن ضعف بعض الأحاديث لا يعني سقوطها عن درجة الاعتبار، وأن سبب تضعيفه إنما مردوده إلى قصور عقولنا، وعدم فهمنا لها، ومن أصحاب هذا الرأي: الخوئي والغريفي.

الرأي الثالث: يرى بأن هناك ضرورة إلى إعادة النظر في روايات الكافي سنداً ومتناً، وكذلك التعامل معها على أساس معطيات علمي: الرجال الحديث، ومن أصحاب هذا الرأي: المجلسي والمطوسي.

ويؤكد هذه الحقيقة اعتراف علماءهم بذلك؛ حيث يقول محمد صادق بحر العلوم: (إن القائلين بهذا التقسيم وإن صرحوا به؛ إلا أن أكثرهم في كتب الاستدلال لا يخرجون عن كلام المتقدمين من العمل بالأخبار الضعيفة باصطلاحهم، ويتسترون عن مخالفة ذلك الاصطلاح بأعدار منها قبول مراسيل ابن أبي عمير، وتصحيح الحديث المشتتم على بعض مشايخ الإجازة، وإن لم ينص عليه توثيق، ومنها كون الرجل الذي به ضعف الحديث من أصحاب الأصول، ومنها كون الحديث مجبوراً بالشهرة، ومنها كونه متفقاً على العمل بمضمونه، وأمثال ذلك مما يقف عليه المتبع لكلامهم؛ إذ يجد أنهم لا يخرجون عن طريقة المتقدمين إلا نادراً⁽³⁰⁾).

وأما الرأي الثاني: فهذا الذي يظهر لي أنه لا يمكن حصوله أبداً عند أتباع هذا المذهب بكلتا طائفتيه، وخصوصاً الأصولية منهما، لأسباب منها:

- أننا لو طبقنا مصطلح أهل السنة والجماعة في التصحيح والتضعيف؛ فلن يسلم لهم حديث واحد من النقد، وذلك لأن المنهج المتبع لديهم لتقويم الروايات وتقويم روايتها؛ مضطرب وباطل من أصله. وبناء عليه فلن تسلم لهم عقيدة من عقائدهم التي بنيت على هذه الروايات من النقد.

- أننا لو تنزلنا معهم وطبقنا مصطلحهم المضطرب في تقسيم الروايات؛ فلن يقع منهم اتفاق على حديث واحد، بدلالة أنه لا يجرؤ أحد منهم على القول بوجود اتفاق بينهم على أي حديث، بالإضافة إلى أنهم لو كانوا صادقين في محاولة تطبيقه؛ لعملوا به بأنفسهم، ولما حاربوا ومارسوا ضغوطهم على من أقدم على مثل هذه المحاولة منهم كما تقدم.

ولكنها الحقيقة التي لم نرها عند أكثر علماء هذا المذهب، لأن ذلك سيوقعهم في حرج مع خصومهم في كثير من رواياتهم المفتراة والمزعومة على آل البيت، حيث سيخرجون بحصيلة لا تسعفهم لتقرير مذهبهم الباطل ولا نصرته، ولأن هذه الطريقة ستفسد عليهم مآربهم ومطامعهم في استحلاب أموال الناس ومحافظة على مكانتهم وسيادتهم بينهم⁽³¹⁾.

29 عبيدات، المتروكون ومروياتهم في أصول الكافي للكليبي 239 هـ. صفحة (423).

(30) بحر العلوم، الاجتهاد أصوله وأحكامه، صفحة (179-180).

(31) راجع عبارة العلامة قلمندار الذي نقلته في الحاشية عند التعليق على قول ثامر العبيدي في نقد كتاب صحيح الكافي لليهودي. وانظر في الأصل (ص 291-302) شهادة أحد آياتهم وعلمائهم وهو الشيخ محمد آصف محسني القندهاري على وجود الروايات الضعيفة في كتبهم، والتي تحتاج إلى تصفية وتنقيح وتحقيق، وكذلك أحد الأسباب التي جعلت علماءهم لا يهتمون، أو يحاولون العمل بمبدأ التصحيح والتنقيح في رواياته، وهو الخوف من ثورة العامة الذين وثقوا بهم وجعلوهم مصدراً لتلقي الأحكام الشرعية والعقدية

الشبهة الثانية: أول نسخة للكافي تم العثور عليها واعتمادها في التحقيق

بعض الفحص والتمحيص، يمكننا الجزم بأن أول نسخة كاملة قد تم الاعتماد عليها في تحقيق كتاب الكافي للكليبي كانت في القرن العاشر تقريباً⁽³²⁾، أي بعد حوالي 620 سنة من زمن وفاة مؤلف الكافي الكليبي (ت329هـ). فإذا جمعنا بين ذلك وبين ما يقوله علماء الشيعة ومحققوهم عن وجود الدس والتزوير في كتبهم منذ القرن الرابع حتى اليوم؛ فلا يبعد كذلك أن يكون كتاب الكافي كذلك مما زيد فيه أو نقص منه خلال تلك الفترة⁽³³⁾. وتأكيداً لهذه النتيجة أسوق كلاماً لأحد علماءهم المحققين، وهو الشيخ محمد آصف محسن القندهاري (م1354هـ)، الذي قام بمحاولة لتحقيق كتاب المجلسي في كتاب سماه (مشرعة بحار الأنوار)، حيث علق على كلام المجلسي حول الأصول والكتب التي استقى منها كتابه (بحار الأنوار) فقال: (إن المتأمل في كلام المجلسي في الفصل الأول والثاني من مقدمة بحاره يدرك بسهولة أن نسخ مصادر كتابه لم تصل إليه من مؤلفيها بأسانيد متصلة معتبرة، وإلا لم يقع الكلام في تعيين مؤلف بعضها كما صرح به ولم يتردد هو في تعيين مؤلف بعضها الآخر. وإن شئت فقل: إن المجلسي لم ينقل عنها بالمناولة بل ينقل بالوجادة، أي أنه وقف على المؤلفات في الأسواق وعند الأشخاص كما يظهر من كلامه، ولعله لم يصل إليه نسخة كتاب واحد من مؤلفه بالمناولة المعتبرة بتوسط الثقات والصادقين كما هو كذلك في مصادر وسائل الشيعة للحر العاملي على ما يظهر من آخر الوسائل⁽³⁴⁾. وعليه فلا مجال للحكم بصحة الكتب بمجرد حدس بعض العلماء وبقطع النظر عن إقامة دليل وشواهد على صحة النسخة الواصلة إلى المجلسي والحر حتى وإن فرض شهرة الكتاب وصحة طريقيهما إليه. فإن شهرة الكتاب أمر، وصحة النسخة المخصوصة المخطوطة الواصلة إليهما في عصر فقدان المطابع وانحصار الاستنساخ بكتابة اليد التي يمكن وقوع الزيادة والتنقيص عمداً أو سهواً، أمر آخر. كما أن صحة الطريق إلى كتاب مؤلف أمر، وصحة انتساب النسخة الموجودة إليه أمر آخر... وعليه فإذا لم يثبت وصول نسخة كتاب إلى المجلسي أو الحر فلا يعتبر ما فيه من الروايات والأخبار وإن صحت أسانيدنا من قبل المؤلف إلى الإمام (ع)، إذ لا بد من إحراز نسخة الكتاب إلى مؤلفة الثقة أيضاً. وهذا أمر واضح وإن صار مغفولاً عنه، وهذا الأمر فليكن ببال القراء المحققين إذ يترتب عليه ضعف روايات كثيرة تعد عند المشهور من المعتبرات)⁽³⁵⁾. ثم علق في الحاشية على هذه العبارة بقوله: (وهذا الكلام يجري في روايات التهذيبين أيضاً بل في روايات الفقيه...⁽³⁶⁾ أيضاً، ولا بد لأهل التحقيق من مراجعة كتابنا (بحوث في علم الرجال) الطبعة الرابعة حتى تتضح له حقيقة المقام بالتفصيل)⁽³⁷⁾.

دون سؤال أو تدقيق. وكذلك جواب أكبر مرجع من مراجع الإمامية الاثني عشرية في هذا العصر سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني عن سؤال ينبغي لكل باحث عن الحقيقة من أتباع هذا المذهب أن يسأله لنفسه أولاً، وأن يبحث عن جوابه من خلال تتبع أقوال أسياده، ومن يدعي أنه من علمائه ممن يأخذون الخمس تحت هذه المنزلة، ليكون على بصيرة من أمره فيما يتقرب به إلى ربه، سواء في عقيدته أو عبادته بناء على تلك الروايات التي وجدت في مثل هذه الكتب. ونص السؤال كما يلي: (لماذا لا يكون عند الشيعة كتاب يحتوي على الأحاديث الصحيحة فقط، كما لأهل السنة صحاح؟).

(32) وهو القرن الذي تم فيه تشييع إيران عن بكرة أبيها بالحديد والنار في عهد اسماعيل الصفوي أول السلاطين الصفويين!!

(33) انظر مثلاً الشبه التالية: (السقط في أسانيده - السقط في مروياته - الخلاف في عدد كتبه - زيادة كتاب الروضة إليه).

(34) فهذان كتابان من كتبهم الأربعة التي جمعت مؤخرًا في القرن العاشر، وأصبحت معتمدة في مذهبهم!!

(35) محسن، مشرعة بحار الأنوار. الجزء الأول، صفحة (22-24).

(36) كذا (فراغ) موجود في حاشية الكتاب، والظاهر أن السقط من هذا الفراغ كلمة (والكافي) والله أعلم، إذ أنه يمثل مع بقية الكتب التي ذكرها المؤلف الكتب الأربعة التي تعتبر الأولى المتقدمة عند الشيعة، وقد نقلها المجلسي بكاملها إلى بحاره.

(37) محسن، مشرعة بحار الأنوار، الجزء الأول، الصفحة (24).

فإذا كان هذا هو حال الكتب التي اعتمد عليها ونقل منها المجلسي (ت1111هـ) في كتاب (بحار الأنوار)- والذي تم الاعتماد على نسخته في تحقيق كتاب الكافي المطبوع اليوم- وأنه لا يؤمن عليها من وجود ووقوع الزيادة والنقيصة عمداً أو سهواً بشهادة علمائهم ومحققهم، فما هو الحال في أول نسخة للكافي وجدت في القرن العاشر، ثم تم الاعتماد عليها في تحقيق كتاب الكافي للكليبي (!!!؟). وكيف يمكننا التثبت أنها لم تخرج من إحدى ورش استحداث المخطوطات الموجودة في إيران.

الشبهة الثالثة: وجود السقط والتصحيح في روايات الكافي

يمكن إثبات وجود السقط أو التصحيح في روايات الكافي من وجهين:

الأول: شهادة محققهم وعلمائهم بذلك إما باعترافهم الصريحة، أو بعباراتهم أثناء التحقيق.

لقد رأى الكثير من المسلمين وجود كل من السقط والتصحيح، كانوا قد سلطوا أقلامهم ضد الشيعة الإمامية بسبب رواياتهم الفاسدة، وحق لهم ذلك، ولكن هناك الكثير من الشيعة الإمامية يتبرأون من نسبة الجهل لرب العالمين، ولا يقصدون أبداً حدوث العلم له- عز وجل- وإن كان ظاهر هذه الروايات يشير ذلك، غير أنهم يعنون به "منزلة في التكوين كمنزلة النسخ في التشريع"⁽³⁸⁾، إذ أنهم يرون أنه لا تناقض بينه وبين أزلية علم الله تعالى.

الثاني: بإثبات وجود دس وتزوير ووضع في كتب الشيعة عموماً وكتاب الكافي خصوصاً.

يقول هاشم الحسيني (ت1403هـ): (وأعود لأكرر بأني لم أقصد بذلك أن انتحل للشيعة ما ليس لهم، وأن أبرئهم من الكذب على الرسول وأهل البيت (ع) ... -لقد- كان من الطبيعي أن يكون لهذا الموقف من جانب الأمويين أثره في نفوس الشيعة والمنتسبين إلى التشيع بعد الكبت الطويل والحرع الشديد الذي أحاط بأهل البيت وشيعتهم، وحينما انفجرت الأزمة أو أوشكت على الانفراج وجدوا سيلاً من المرويات الدخيلة على سنة الرسول (ص) في فضائل الخلفاء وغيرهم وتجريح علي وأبنائه، كان من الطبيعي لهم بعد أن تنفسوا أن يُحدِّثوا ليكشفوا زيف تلك المرويات التي انتشرت في كل مكان، وأن يضع ضعفاء الإيمان من الشيعة بعض المرويات ليقابلوا الباطل بمثله، وأن يستغل الزنادقة والمندسون بين صفوف الشيعة هذا الجو ليضعوا فيه ما يشاءون⁽³⁹⁾)

حيث أنه بالرغم من زخم الجهود التي بذلها كل من نقاد الحديث الذين كانوا قد درسوا الرواية وكذلك أحوال الرواة بقصد تصفية الحديث الصحيح من المكذوب، فإنهم لم يوفقوا لاستئصال الكلام الفاسد من جسم الحديث، وبهذا يمكن القول بأنه قد بقيت المجاميع الشيعية والتي تشمل الكتب الأربعة تضم بين مروياتها عدد هائل من الأحاديث الموضوعية.⁽⁴⁰⁾ كما ولا يزال كل من البعيدين عن واقع التشيع يتعاملون مع تلك الأحاديث وكأنها من أصول التشيع وكان قد ساعدهم في ذلك هو أنهم وجدوا بعضها بين مروياتهم، وبعضها الآخر في مجاميعهم التي ينظرون إليها بعين الرضا والإكبار، كما وقد تركها النقاد والباحثون في الحديث لأسباب لم يكن الحسيني قادراً على تخمينها، ومن هنا، لم يستطع الحسيني من أن يبرئ عنهم مسؤولية هذا الإهمال؛ وذلك لأن بقاء تلك المرويات بين

(38) انظر: شبر، حق اليقين في معرفة أصول الدين، الجزء الأول، صفحة (87).

(39) الحسيني، الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة، صفحة (112-113).

(40) انظر المصدر السابق، صفحة (123).

الأحاديث من شأنه أن يسر أعداء الشيعة بأن يتحاملوا عليهم ويقفوا منهم بالعديد من المواقف المسعورة الممتلئة بالحقد⁽⁴¹⁾.

وأضاف الحسيني أيضاً: (وبعد التتبع في الأحاديث المنتشرة في مجاميع الحديث كالكافي والوافي وغيرهما، نجد أن الغلاة والحاقدين على الأئمة والهداة لم يتركوا باباً من الأبواب إلا ودخلوا منه لإفساد أحاديث الأئمة والإساءة إلى سمعتهم، ... وليس بغريب على من ينتحل البدع أن يكون في مستوى المخرفين والمهوشين، إنما الغريب أن يأتي شيخ المحدثين بعد جهاد طويل بلغ عشرين عاماً في البحث والتنقيب عن الحديث الصحيح فيحشد في كتابه تلك المرويات الكثيرة، في حين أن عيوبها متنا وسندا ليست خفية بنحو تخفى على من هو أقل علماً منه وخبرة بأحوال الرواة، وجاء العلماء والمحدثون من بعده فاحتضنوا الكافي ومروياته لأنه بنظر فريق لم يتخط المرويات الصحيحة وينظر الفريق الأكثر جمع كمية من المرويات الصحيحة إلى جانب المرويات المكذوبة على أهل البيت والفريقان مسؤولان عن موقفهم هذا منه. وكنت أتمنى أن يقبض الله سبحانه من يعلق على الطبعة الحديثة، ويضع إشارة على كل رواية لم تستوف شروط الصحة⁽⁴²⁾)⁽⁴³⁾

الخاتمة

يعد كتاب الكافي لأبي جعفر الكليني صاحب المقام الأعلى والقدر الأسمى من بين كتب الشيعة الإمامية في الأصول والفروع، فهو يعتبر المرجع الأول من مراجعهم المتقدمة والمتأخرة وكذلك المصدر الرئيس لمعتقداتهم وأحكامهم وأخلاقهم، كما ويسود الاعتقاد لديهم أن كل ما فيه صحيح ولا يجوز مخالفته، إلا أن الباحث هذه الدراسة كان قد اطلع على العديد من البحوث العلمية والدراسات السابقة والكتب التي من شأنها ساعدته على كتابة الدراسة الحالية التي خلصت إلى النتائج التالية:

- 1- إن شخصية الكليني ليست بالشخصية العظيمة التي صوّرها أتباعه من الشيعة، حيث إن العبارات التي ورد فيها ذكر للكليني في كتب بعض علماء التاريخ والتراجم من أهل السنة لا تدل على ما صوروه أتباعه من الشيعة الاثني عشرية لكل قارئ في تعظيم شخصية الكليني، والاستدلال بها على وثاقته.
- 2- يحتوي كتاب الكافي على تصحيف وتزييف وتنفيق وتزوير حول بعد الروايات المنقولة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .
- 3- وبعد التعمق في القراءات حول الكليني ومنهجيته في كتاب الكافي، فقد لوحظ تأثر الكليني ببعض عقائد غير المسلمين.
- 4- إن عقيدة الإمامة عند الكليني مبنية على دعوى النص من جهة، وعلى المرويات المصطنعة من جهة أخرى في كتابه الكافي.
- 5- يوجد العديد من علماء الشيعة الذين ذاتهم اعترفوا بوجود سقط وتصحيف في كتاب الكافي.

(41) انظر المصدر السابق، صفحة (177-178).

(42) أمنية غريبة حقاً لا أدري ما هو سببها، وخصوصاً أن المجلسي قد كفاهم تضعيف أكثر من ثلثي الكافي، حيث بإمكان أي مطبعة بلبنان أن تُلحق ذلك بطبعة الكافي الحديثة بكل سهولة، أو تعتمد نسخة اليهودي لصحيح الكافي!! ولعل في إصدار نسخة كتاب الكافي الجديد ضمن فعاليات المؤتمر الدولي لتكريم ثقة الإسلام الكليني ما يحقق هذه الأمنية، ولا أظنها ستتحقق، والله أعلم.

(43) الحسيني، الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة، صفحة (253-254).

التوصيات: ولا شك أن باحث الدراسة يوصي القراء بعدم التعامل مع مثل الدراسات المأخوذة عن تابعي الكليبي، وذلك لأنها تحتوي على العديد من التحريف والسقط والتزوير. كما ويوصي الباحث أيضًا بضرورة تتبع السير الذاتية الخاصة بالرواة الشيعة منهم وذلك للتأكد من صحة المنقول.

قائمة المصادر والمراجع

- بحر العلوم، محمد (1977م). الاجتهاد أصوله وأحكامه، دار الزهراء للطباعة والنشر، بيروت.
- البرقي، آية الله العظمي (1421هـ). ترجمة عبد الرحيم ملاً زاده البلوشي، مراجعة وتعليق عمر بن محمد أبو عمر، دار البيارق، بيروت، لبنان.
- الحسني، هاشم (1987). الموضوعات في الآثار والأخبار عرض ودراسة، الطبعة الأولى، دار التعارف، لبنان، بيروت.
- الحسيني، هاشم (1398هـ) دراسات في الحديث والمحدثين. صفحة (125- 126)، الطبعة الثانية، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان.
- حمود، أحمد (1417هـ). دراسة مصادر الكليبي ومنهاجه، إشراف: أ.د. أحمد الشبول، الطبعة الأولى، دار الأمير للثقافة والعلوم.
- الزبيدي، محمد (1965). تاج العروس، الجزء التاسع، الصفحة (322)، مطبعة مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- الطوسي، محمد (1363هـ). الاستبصار. دار الكتب الإسلامية، طهران.
- الطوسي، محمد (1403هـ). الفهرست، مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان.
- الطوسي، محمد (1404هـ). من لا يحضره الفقيه، تحقيق: علي أكبر غفاري. الطبعة الثانية، جامعة المدرسين.
- عبد الله، شبر (1997م). حق اليقين في معرفة أصول الدين، الجزء الأول، صفحة (87).
- عبيدات، محمود (2007م). المتروكون ورواياتهم في أصول الكافي للكليبي 329هـ: دراسة تحليلية نقدية. رسالة علمية غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- العسقلاني، أبو الفضل (1390هـ). لسان الميزان، الجزء الخامس، الصفحة (433). مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.
- عمر، رضا كحالة (1414هـ). معجم المؤلفين، الجزء الثاني عشر، الصفحة (116)، مؤسسة الرسالة.
- العميدي، ثامر (1414هـ). "الشيخ الكليبي البغدادي وكتابه الكافي- الفروع"، الصفحة (74- 76) مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، إيران. عضو الهيئة العلمية بمعهد العلوم الإنسانية - إيران. من مقال منشور له على موقع السراج (www.seraj.ir).
- العميدي، ثامر (1414هـ). "الشيخ الكليبي البغدادي وكتابه الكافي- الفروع"، ص 151.
- العميدي، ثامر (1415هـ). دفاع عن الكافي. الجزء الأول، الصفحة (39- 42). مطبعة الغدير للدراسات الإسلامية، إيران.
- العودة، سلمان (1408هـ) نزعة التشيع وأثرها في الكتابة التاريخية، الجزء الثاني، صفحة (16).
- الفقاري، ناصر (1414هـ). أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الكليبي، أبو جعفر (1401هـ). الأصول من الكافي، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري. الطبعة الرابعة، دار التعارف للمطبوعات، لبنان، بيروت.
- المجلسي، محمد (1403هـ) بحار الأنوار الجامعة لدرر الأخبار، الطبعة الثانية، مؤسسة الوفاء، بيروت.

- المجلسي، محمد (1404هـ). مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول. الطبعة الثانية، دار الكتب الإسلامية. طهران.
- محسني، آية (1426هـ). مشرعة بحار الأنوار. مؤسسة العارف للمطبوعات، لبنان، بيروت.
- محفوظ، حسين (1388هـ). مقدمة كتاب الكافي. صفحة (24-25)، دار الكتب الإسلامية، طهران.
- مقال للأستاذ إبراهيم محمد جواد من موقع المعصومون <http://www.14masom.com/hkaek-mn-tareek/16.htm>.
- النجاشي، أحمد (1408هـ). الرجال، تحقيق محمد جواد النائييني، الطبعة الأولى، دار الأضواء، بيروت.

Al- Kulini and his Book, Al- Kafi: Presentation and Criticism

Abstract: Because Abu Jaafar Al- Kulini and his book known as "Al- Kafi" influenced the doctrine and thought of Imamate Shia, this study aimed at clarifying the meaning of the Twelver Shia, as well as clarifying the suspicions raised about the personality of Al- Kulini and how to deal with it. Moreover, the study aimed at revealing the reason for the absence of any mention of the author of the book, Al- Kulini. The study also aimed to defend the book of Allah and the Prophet Muhammad, peace and blessings be upon him, by denying the fabrications that were said about each of them by some narrators who their goal was not sound good. The researcher followed the method of inductive and analytical approach, where he read the biography of the Al- Kulini and follow in most of the sources of Shia that have been translated to him or his book in addition to reading research and private letters composed of him or his book. The study concluded that the personality of Al- Kulini is not the great personality portrayed by each of his followers of the Shiites, since the phrases in which the mention of the Al- Kulini in the books of some scholars of history and translations of the Sunnis do not indicate what the followers of the Twelver Shia of each reader in the maximization of personality of Al- Kulini, and the inferred by the accuracy, and the book of Al- Kafi contains the spelling and falsification, and it was noted that the influence of Al- Kulini some of the beliefs of non- Muslims. Moreover, the study also concluded that the doctrine of the Imamate in Al- Kulini is based on the case of the text and on the artificial narrators in his sufficient book.

Keywords: Twelver Shia, Al- Kafi, Al- Kulini, and suspicions.